لم يوجد موجود اصلا فلان ما لم يجب لم يوجد اصلا
على ما تبين في الامور العامة اقول فقد احال في
بطلان شق الوجوب بالغير الى ما سبق في الطريق
الثاني فانها استغناء بان ولم يزد هناك على ان قال
لو وجب بالجزء لزم ان يكون ذلك الجزء واجبا لا بحثي
انه انما يلزم ان لو ثبت ان ما يجب به وجود الغير يجب
ان يكون واجبا لذاته ولم يتبين لتلك المقدمة غير مبينة
هناك فالحوالة غير صحيحة والكلام في الموضعين
غير تام لاحتياجه الى هذه المقدمة التي ليست
بينة ولا مبينة والوجه في بيان تلك المقدمة
ان يقال ما يجب به وجود الغير لو كان ممكنا لم يمتنع
ارتفاعهما معا لانه لو امتنع فاما لذاته وهو خلف
او لعلته وقد فرضت معدومة ولم يلزم منه
مح لان انتفاء كل معلول فرض مع انتفاء علته وحقيقته
اذ استحالة عدم المعلول اما لذات العلة بل ان

يمتنع

يمتنع عدمه لذاتها او بشرط وجود العلة فان
عدم المعلول مع وجود علته مح والاول مفقود
ههنا لامكان العلة فكذا الثاني لان الفرض عدم
العلة والمعلول معا والسر في ذلك ان الوجوب
بالغير في قوة الشرطية بمعنى انه لو وجد ذلك
الغير وجد وجوب ذلك الغير فوجوب ذلك
الغير بمنزلة وضع المقدم واذا كان وجود كل
واحد واجبا بالغير غير منته الى الواجب لذاته
كان بمنزلة شرطيات غير متناهية وغير منتهية
الى وضع مقدم فلا يلزم وجود شي منها فعليك
بالتأمل الصادق والتوجه اللائق فانه ربما يدق
عن ذلك ادراك القاصرين وتقرير البرهان
ح ان يقال لو انحصر الموجود في الممكنات لم يمتنع
عدم شي منها ولا جميعها الا انا اذا فرضنا ارتفاع
تلك السلسلة باسرها لم يلزم منه مح اصلا لان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1